

لجنة مكافحة الإرهاب المديرية التنفيذية



مكتب الإعلام • ١٧١٢-٤٥٧-٢١٢-١ • CTED@un.org • <http://www.un.org/sc/ctc>

صحيفة الوقائع ٢

لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية

في أعقاب الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي دعا فيه البلدان إلى تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على التصدي للأنشطة الإرهابية داخل البلد وفي مناطقها وحول العالم.

وأنشأ القرار الذي اتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لجنة مكافحة الإرهاب التي تضم جميع أعضاء المجلس الـ ١٥ لرصد تنفيذ القرار. وتعززت عملية الرصد عندما أنشأ المجلس المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، بقراره ١٥٣٥ (٢٠٠٤)، لمساعدة اللجنة.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اتخذ المجلس القرار ١٦٦٤ (٢٠٠٥) بشأن التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية وأضاف إلى ولاية اللجنة مهمة تضمين حوارها مع الدول الأعضاء ما تبذله تلك الدول من جهود تنفيذاً للقرار.

وتحديداً، يدعو القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الدول الأعضاء إلى القيام بما يلي:

- تجريم تمويل الإرهاب؛
- القيام فوراً بتجميد أموال جميع الأشخاص المشتركين في الأعمال الإرهابية؛
- منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي؛
- عدم توفير الملاذ الآمن أو الدعم أو المساندة للإرهابيين؛
- تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أية جماعات تمارس أعمالاً إرهابية أو تخطط لها؛
- التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم ومقاضاتهم؛
- تجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية ومقاضاة مخالفي تلك القوانين.

ويدعو القرار أيضاً الدول إلى الانضمام في أقرب وقت ممكن إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تكافح الإرهاب (للاطلاع على المزيد من المعلومات عن هذه الصكوك القانونية، يرجى الرجوع إلى ورقة المعلومات الأساسية).

وأنشئت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٤ لتعزيز وتنسيق عملية رصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). ويرأسها المدير التنفيذي خافيير روبيريز الذي عُيّن في مستوى الأمين العام المساعد وتسلم مهامه في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأصبحت المديرية مكتملة الموظفين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ وأعلن عن بداية عملها رسمياً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

وتتعاون اللجنة ومديريتها التنفيذية مع مجموعة كبيرة من المنظمات الدولية، والهيئات الإقليمية، وغيرها من المؤسسات، بما فيها دوائر الاستعلامات، لإقامة التعاون وتعزيز المساعدة المقدمة إلى الدول التي تحتاجها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب.

المديرية التنفيذية

تضم المديرية التنفيذية للجنة حوالي ٤٠ عضواً أكثر من نصفهم من الخبراء القانونيين الذين يخلّون التقارير التي تقدمها الدول في مجالات مثل صياغة مشاريع القوانين، وتمويل الإرهاب، ومراقبة الحدود والجمارك، والشرطة وإنفاذ القوانين، وقوانين اللاجئين والمهجرة، والاتجار بالأسلحة والأمن البحري وأمن النقل. وللمديرية أيضاً موظف كبير يعني بشؤون حقوق الإنسان لمساعدة المدير التنفيذي.

ويقضي قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) بأن تقدّم الدول الأعضاء إلى اللجنة تقارير عما تتخذه أو تنوي اتخاذه من خطوات تنفيذاً لذلك القرار. وتمثل هذه التقارير التي ورد منها أكثر من ٦٠٠، أساس عمل اللجنة الحالي مع الدول الأعضاء.

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، قرّرت اللجنة أنها ستركز في مناقشتها مع كل دولة تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) على تقييمات التنفيذ الأولية بغية وضع نُهج أكثر ملاءمة للحالة السائدة في كل دولة. ووافقت اللجنة أيضاً على خطة تنفيذية لأنشطتها في مجال تيسير تقديم المساعدة التقنية للدول. وتغزّز ذلك العمل بزيارات ميدانية لتمكين اللجنة من إجراء حوار على الموقع مع السلطات الوطنية ذات الصلة. (للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن الزيارات القطرية، يُرجى الرجوع إلى صحيفة الوقائع ٣).

المنظمات الدولية الشريكة

تتعاون اللجنة والمديرية التنفيذية بنشاط مع مختلف المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب. ومنذ عام ٢٠٠٣، عُقدت أربعة اجتماعات خاصة مع تلك الهيئات لمناقشة مسألة توثيق التعاون مع اللجنة ومسائل أخرى. واشترك خبراء من عدة منظمات في الزيارات القطرية التي قامت بها المديرية التنفيذية، وهم يقومون بدور رئيسي في كفالة متابعة استنتاجات البعثات وتوصياتها.